الفصل الثانى

المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وآثارها على نظام التلمذة الصناعية فى مصر

أولا : السكان .

ثانيا: الهجرة الخارجية المؤقتة .

ثالثا: التطور التكنولوجى .

رابعا: هيكل وسياسات الأجور .

obeikandl.com

الفصل الثانـــى

المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وآثارها علـى نظام التلمذة الصناعية فى مصـر

تناول الفصل السابق أهم مدخلات نظام التلمذة الصناعية ، بصـــورة مجردة بعيدة عما يمكن أن يقع عليها من تأثيرات خارجية ، أو يؤثر فيها مـــن تفاعلات بعضها مع البعض الآخر ، ولأن نظام التلمذة الصناعية لايعمل فى فـــراغ، بل هو أحد النظم الفرعية الموجودة فى المجتمع ، ومن ثم فإنه يستمد منـــه مدخلاته ، وأى تغير فيها لابد وأن يؤدى الى إعادة تكوين الظروف الداخليـــة للنظام ، مما يتطلب التعرف على العوامل المجتمعية التى يعمل النظام مـــن خلالها ، ويهدف أيضا الى تحقيق أغراضها .

ومن هنا فان الصفحات التالية تهدف الى بيان تأثير المتغيـــرات الاقتصادية والاجتماعية على نظام التلمذة الصناعية ، منذ نشأته وحتـــى الآن ، والتى ظهرت بصورة واضحه منذ حقبة السبعينيات ، كالمتغير السكانى والهجـــرة الخارجية المؤقتة لقوة العمل ، والتطور التكنولوجى ، والمستوى السائـــد للاجور فى سوق العمل ، وفيما يلى محاولة لالقاء المزيد من الضوء على هـــذه النقاط .

أولا : السكـــان :

لقد أصبح من الحقائق التى لاتثير الجدل ، ذلك التزايد المستمر فـــى أعداد السكان . فقد وصل اجمالى عدد سكان مصر الى ٥٠٤٥٥٠٤٩ نسمة، وفقـــا للنتائج الأولية لتعداد عام ١٩٨٦ وذلك بعد أن كان عددهم ٣٨١٩٨٢٠٤ نسمة عـام ١٩٧٦ ، وبمعدل نمو قدره ٢٫٨٪سنويا . ويلاحظ أن استمرار المعدلات الجاريـــة

لنمو السكان سوف يصعد بالرقم الى ٧٠ مليون نسمة عام ٢٠٠٠ .(١)

ولا تقتصر المشكلة السكانية فى مصر على زيادة عدد السكان ومعدلات نموهم فحسب ، وانما تمتد لتشمل عوامل أخرى متعددة ، لعل من أهمها خصائص هؤلاء السكان ، أى التوزيع العمرى والنوعى لهم ، حيث يلاحظ تزايد نسبة الأطفال وصغار السن (أقل من ١٢ سنة) والتى وصلت الى ٣٤ر١٪ من اجمالى السكان داخل الجمهورية وفقا لتعداد عام ١٩٨٦ . (٢)

وتعنى الزيادة فى نسبة صغار السن ، بصفة عامة ، ارتفاع معدل الاعالة ، أى نسبة غير العاملين الى العاملين من السكان ، وما يتضمنه ذلك من الحاجة الى تدبير موارد كافية لتنشئة هذا الجيل ، الذى يمثل قوة بشرية تساهم فى الانتاج على المدى القريب . ويتوقع أن يتزايد حجم السكان فى سن التعليم (٦ سنوات ـ ٢٤ سنة) خلال الخطة الخمسية الحالية من ٨ر٢٠٠٢٧ ألف فى عام ١٩٨٧/٨٦ الى ٣ر٢٢٧١٠ ألف عام ١٩٩٢/٩١ بنسبة زيادة قدرها ٤ر١٣٪ من سنة الأساس ، هذا فى الوقت الذى تتزايد فيه أعداد المقبولين بالحلقة الاعدادية من ٣ر٧٤٨ ألف طالب وطالبة الى ٢ر٩٨٠ الف طالب وطالبة وبنسبة زيادة قدرها ٣١٪ فى الفترة المشار اليها ، ويرجع هذا التزايد فى أعداد المقبولين بالحلقة الاعدادية من جملة المقبولين بالتعليم الأساسى ، فى جزء كبير منه ، إلى الالتزام بمد الالزام الى هذه الحلقة . (٣)

وعلى هذا تعتبر المحصلة النهائية لزيادة أعداد السكان فى سن التعليم ، ومحاولة الارتفاع بنسب الاستيعاب ، ومد الالزام الى المرحلة الاعدادية ، زيادة أعداد المنتهين من مرحلة التعليم الأساسى ، أى مخرجاته من

---

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء : التعداد العام للسكان والاسكان والمنشآت عام ١٩٨٦ ، النتائج الأولية ، الطبعة الثالثة ، ابريل ١٩٨٧ ، ص ص ٢ ـ ٣ .

(٢) المرجع نفسه ، ص ٤ .

(٣) وزارة التخطيط والتعاون الدولى : الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٨/٨٧-١٩٩٢/٩١ وخطة عامها الأول ١٩٨٨/٨٧ ، الجزء الأول ، مرجع سابق ، ص ص ٢٤٩ ـ ٣٠٩ .

التلاميذ والتى تعتبر فى نفس الوقت مدخلات للتعليم الثانوى بأنواعه المختلفة ، ومن هنا تنادى الجهات المسئولة بضرورة التوسع فى القبول بنظام التلمذة الصناعية ، وإنشاء العديد من مراكز التدريب المهنى ، لاستيعاب المزيد من الطلاب فى هذا النظام ، وذلك لتخفيف العبء عن وزارة التربية والتعليم وترتب على هذا قيام مراكز التدريب ، فى معظم مناطق الجمهورية ، بقبول طلاب أكثر من السعة الفعلية لها ، هذا فضلا عن تشغيلها لأكثر من فترة واحدة ، والجدول التالى يوضح السعة الاسمية والفعلية والأعداد الموجودة بمراكز التدريب عن دفعة عام ١٩٨٨/١٩٨٩ .

جـــدول رقم (١٥)

السعة الاسمية والسعة الفعلية لمراكز التدريب المهنى فى مناطق القاهرة الكبرى والوجة البحرى والقبلى وأعداد دفعة ١٩٨٨

البيان / المنطقة	السعة الاسمية	السعة الفعلية		الاعداد الموجودة
		فترة	فترتين	
منطقة شمال القاهرة	٨١٥	١٣٢٠	٢٦٤٠	٢٣٤٨
منطقة الجيزة	٧٨٦	٨٥٠	١٧٠٠	١٩١٣
منطقة جنوب القاهرة	٦٥٤	٨٠٠	١٦٠٠	١٦٢٧
منطقة الوجة البحرى	١٤٧٧	٩٥٠	١٨٠٠	١٩٦١
منطقة الوجة القبلى	٦٦٢	٦٢٥	١٢٥٠	٩٢٧
الاجمالى	٤٣٩٤	٤٥٤٥	٨٩٩٠	٨٧٦٦

المصدر : وزارة الصناعة ،مصلحة الكفاية الانتاجية والتدريب المهنى الادارة العامة لمراكز التدريب : بيان بالسعة الاسمية والسعة الفعلية لفترة أو فترتين وكذلك الأعداد الموجودة بمناطق القاهرة الكبرى والوجه البحرى والقبلى بالنسبة لدفعة ١٩٨٨ ، (على الآلة الكاتبة) .

يتضح من الجدول السابق رقم (١٥) أن المراكز يتم تشغيلها لفترتين كما يتضح أيضا أن أعداد التلاميذ الصناعيين الموجودين بالفعل يفوق كثيرا السعة الاسمية للمراكز فى بعض المناطق (حيث تعبر السعة الاسمية عن عدد التلاميذ المقرر قبولهم وفقا لتصميم المبنى) ، ويبدو هذا بصورة واضحة فى

مناطق الجيزة وشمال وجنوب القاهرة ، وهذا يعنى تشغيل المراكز فوق الطاقة المسموح بها ، وما يؤدى اليه ذلك من تكدس أعداد التلاميذ فى الفصول وفى الورش ، فضلا على ماينتج عن ذلك من سرعة استهلاك الآلات والمعدات ، وكثرة اعطالها والحاجة الى زيادة مستلزمات التدريب من قطع غيار ومعدات وخامات وغيرها . مما يكون له انعكاساته السلبية على مستوى المتدربين ، ويؤثر بالتالى على كفاءتهم .

ومما يجدر الاشارة اليه فى هذا المجال أن تزايد أعداد التلاميذ المقبولين بهذه المناطق على وجه التحديد يرجع بصفة أساسية الى تزايد أعداد السكان بها ، اذ تشير الأرقام الخاصة بتوزيع السكان بين المحافظات الى وجود تركز بشرى كبير فى محافظة القاهرة ، والتى تستوعب وحدها ١٢٪ من اجمالى سكان الجمهورية ، ثم تأتى بعدها فى المرتبة الثانية ، محافظات الجيزة والدقهلية والشرقية والاسكندرية ، وعلى الرغم من أن النتائج الأولية لتعداد السكان عام ١٩٨٦ أظهرت زيادة طفيفة فى نسبة سكان الحضر قدرها ١ر٠٪ عن تعداد ١٩٧٦ ، وبما يعنى بدء انحسار الهجرة من الريف الى الحضر . الا أن التعدادات التى سبقت التعداد الأخير ، كانت تظهر نموا مطردا فى نسبة سكان المناطق الحضرية ، والتى كانت ترجع بصفة أساسية الى تيارات الهجرة المتدفقة من الريف الى المدينة ، وذلك بسبب تركز معظم الأنشطة الصناعية والتجارية فى المناطق الحضرية . (١)

وقد كان لذلك أثر كبير فى تركز مراكز التدريب المهنى على نظام التلمذة الصناعية عند بداية نشأتها فى المدن الكبرى ، وبصفة خاصة فى القاهرة والاسكندرية والتى لاتزال تمارس تأثيراتها حتى الآن ، ففى عام ١٩٨٧ على سبيل المثال كان نصيب محافظتى الاسكندرية والقاهرة الكبرى ٦٩٪ من اجمالى عدد المراكز على مستوى الجمهورية ، كما تستأثرات وحدهما ب ٧٧٪ من اجمالى الخريجين . (٢)

---

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء : التعداد العام للسكان والاسكان والمنشآت ١٩٨٦ ، مرجع سابق ص ص ٣ ، ٨ .

(٢) انظر ص ٤١ ، ص ٤٢ من الرسالة .

وبصورة مجملة يمكن القول أن المتغير السكانى من حيث توزيعه ومعدلات نموه وخصائصه ، قد أثر على نظام التلمذة الصناعية فى اتجاهات متعددة ، وبصورة انعكست على تركز مراكز التدريب المهنى فى المدن الكبرى منذ نشأتها ، وكذا تزايد أعداد الملتحقين بهذا النظام فى السنوات الاخيرة ، وما ترتب عليه من تشغيل معظم المراكز لفترتين والعمل بأكثر من سعتها الفعلية .

وعلى الرغم من التزايد المطلق فى أعداد الملتحقين بنظام التلمذة الصناعية ، الا أن التعليم الثانوى العام والفنى بأنواعه المختلفة ، كان ومازال يستأثر بأكثر من ٩٠٪ من إجمالى الحاصلين على شهادة إتمام مرحلة التعليم الأساسى ، فى حين لايلتحق بنظام التلمذة الصناعية سوى مايقرب من ٢٪ فقط هم فى معظمهم من ذوى المستوى التحصيلى المنخفض ، (١) ممن لم يسعفهم الحظ بالالتحاق بالتعليم الثانوى العام أو الفنى ، وبالتالى يكون التحاقهم بنظام التلمذة الصناعية ، ليس الا سعيا وراء فرصة تمكنهم فى نهاية الأمر من الحصول على مؤهل دراسى . ومما لاشك فيه أن هذا المستوى النوعى المتواضع للملتحقين بنظام التلمذة الصناعية لابد وأن ينعكس سلبيا على كفاءته الداخلية والخارجية ، ويؤدى بالتالى الى ضعف المستوى المهنى للخريجين . ولعل هذا يعتبر مؤشرا لوجوب دراسة الخلفية الاقتصادية والاجتماعية للملتحقين بهذا النظام .

وفى ضؤ ماهو مشهور الآن فى أدبيان التربية ، من ارتباط المستوى التحصيلى المنخفض للتلميذ بضعف المستوى الثقافى لوالدية ، وانخفاض المستوى الاقتصادى والاجتماعى للأسرة بصفة عامة ، فانه يمكن القول أن نظرة المجتمع المتدنية الى العمل اليدوى ، تكمن بصفة أساسية وراء التحاق هذه النوعية من الطلاب بنظام التلمذة الصناعية ، حيث تحدد ظروفهم الاجتماعية مستقبلهم

---

(١) رئاسة الجمهورية ، المجالس القومية المتخصصة : أخبار المجالس القومية المتخصصة ، " دراسة احصائية مقارنة لتطور موقف القبول بمراحل التعليم قبل الجامعى فى الفترة من ٧٥/٧٤ الى ١٩٨٣/٨٢ " ، القاهرة ، فبراير ١٩٨٤ ص ٤٧ .

التعليمى واختيارهم المهنى الى حد كبير . (١)

وعلى هذا فان محاولات جذب عناصر جيدة للالتحاق بهذا النظام ، بحيث تتناسب مع متطلباته ، ويكون لديها القدرة على التقدم فيه ، يجب أن تبدأ من المجتمع مؤسساته المختلفة ، اذ يمكن على سبيل المثال استخدام وسائل الاعلام فى التوعية والتوجيه المهنى ، من خلال الأعمال الفنية المختلفة ، وبما يساعد على تعديل اتجاهات الطلاب واختياراتهم ، وكذا العمل على تدعيم التوجيه التعليمى والمهنى فى مرحلة التعليم الأساسى ، وبما يُمكن الطلاب من التعرف على بنية المهن فى المجتمع ، وفرص العمل المتاحة وأولوياتها ، وتمكين الطلاب فى هذه المرحلة من ممارسة مهارات يدوية ، وما الى ذلك من عوامل تسهم فى توكيد قيمة العمل واحترامه لدى الطلاب ، ولايتم هذا بمعزل عن سوق العمل وسياساته التى يمكن أن تساعد من خلال اتاحة الحوافز وفرص الترقى وغيرها على تأمين المستقبل المهنى للخريجين . فليس الهدف هو حشد أعداد كبيرة من الطلاب فى هذا النظام ، ولكن الأهم من هذا هو أن يغدوا اليه ولديهم الرغبة ، ويمتلكون القدرة ليتخرجوا منه ، وقد اكتسبوا الكفاءات التى ينتظرها سوق العمل منهم.ويرتبط بهذا ويتكامل معه :

ثانيا : الهجرة الخارجية المؤقتة :

الهجرة الخارجية المؤقتة هى الطابع السائد لهجرة المصريين خارج الحدود ، والتى تتركز بصفة أساسية فى الدول العربية ، وقد تزايدت منذ السبعينيات بصورة سريعة ، نظرا للارتفاع الكبير فى أسعار البترول وخاصة بعد عام ١٩٧٣ ، مما دفع الدول العربية البترولية الى تبنى خطط طموحة للتنمية بها ، ونجم عن ذلك زيادة حادة فى الطلب على العمالة من الخارج ، بسبب نقص المعروض منها سواء من ناحية الكم أو الكيف ، وكانت استجابة العمالة المصرية

---

(١)ـ نادية حليم سليمان : التدريب المهنى فى مصر ،بحث ميدانى ،مرجع سابق ص١٤٥

Jean Floud: "Social Class Factors Educational Achievement", in: A.H. Halsey (Ed.), Ability and Educational Opportunity, O.E.C.D., Holland, 1961. P.P. 91-109 .

لهذا الطلب تلقائية ، ودعم هذه الاستجابة اتجاه الدولة الى رفع القيود باستمرار عن الهجرة . وقد قدر عدد المصريين بالخارج فى تعداد ١٩٨٦ بـ ٢ ٢٥٠ ٠٠٠ نسمة وبنسبة ٤ر٥٪ من اجمالى عدد السكان ، ونظرا لعدم دقة البيانات ، فقد تفاوتت التقديرات عن حجم قوة العمل المصرية بالخارج ، ومهما يكن الرقم المقدر ، فهى قوة لايستهان بها ، ولها تأثيرها المباشر على عرض العمل فى مصر ، حتى أن البيانات الرسمية تؤكد على أن هذه الأعداد المتواجدة بالخارج ، هى السبب الرئيسى فى انخفاض قوة العمل داخل مصر (١) . فقد قدر البعض جملة العمالة المصرية المتواجدة بالخارج ، والتى تعمل بصفة أساسية فى الدول العربية النفطية بحوالى ١٥٧٨ ٠٠٠ نسمة وبما يعادل ١٤٪ من جملة المشتغلين المصريين على أرض الوطن وفقا لبيانات تعداد ١٩٨٦ . (٢)

وقد اتجه الطلب الخارجى على العمالة المحلية ، بصفة أساسية ، الى اجتذاب العمالة الماهرة والتخصصات العلمية العالية ، والتركيز على مجموعات مهنية محددة . فعلى سبيل المثال ، يوضح تعداد الكويت لسنة ١٩٧٠ أن ٤ر٢٣ ٪ من المهاجرين المصريين اليها كانوا أميين و ٢ر١٩٪ منهم كانوا يجيدون القراءة والكتابة و ٦ر٣٣٪ أكملوا دراستهم فى مراحل مختلفة ، فى حين كان ٣ر٢١٪ منهم قد حصلوا تعليما جامعيا . هذا بينما تأتى النسب المضاهية لذلك بين السكان المقيمين فى مصر وحسب احصاء ١٩٧٦ على الوجه الآتى : ٤ر٥٦ و١ر٢٥٪ و٢ر١٦ ، و ٢ر٢٪ على التوالى . وتشير المقارنة بين هذه النسب الى أن الهجرة المصرية كانت ذات طابع انتقائى بكل المقاييس . لذا فانه قد ترتب على الهجرة المكثفة ، وغير المنظمة للعمالة المصرية ، اختلالات هيكلية فى سوق العمل المصرى ، تمثلت فى ظهور عجز فى بعض المهارات الأساسية ، وانخفاض نوعيه المهارات المعروضة مع ارتفاع اجورها . وقد تركز هذا النقص فى

---

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء : التعداد العام للسكان والاسكان والمنشآت ١٩٨٦ ،مرجع سابق ،ص ص ١ ، ٥ .

(٢) محمد شوقى حسن حسين: اثار وانعكاسات الهجرة الخارجية على سوق العمل فى مصر ، مؤتمر المكونات الرئيسية لخصائص القوى العاملة فى حركة الهجرة وانعكاساتها على دول الايفاد ودول الاستقبال ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، القاهرة ٣ - ٥ مارس ، ١٩٩٠ ،ص ٢ .

المهارات بصفة خاصة ، فى التقنيين والميكانيكيين وفى جميع أنواع العمال اليدويين المهرة . (١)

ومما ساعد على تفاقم الآثار السلبية للهجرة ، ذلك الجمود الذى يعانيه سوق العمل المصرى ، وما يؤدى اليه ذلك من صعوبة الانتقال بين المهن حتى المتقاربة نسبيا ، اذ يوجد ما يشبه الحواجز التى تحول دون الحراك المهنى ، وهذا الجمود أدى الى وضع صعوبات على امكانية تعويض النقص داخل مصر للعمالة الماهرة المهاجرة . (٢)

وفى مواجهة هذا النقص فى العمالة الماهرة ، لجأت مصلحة الكفاية الانتاجية والتدريب المهنى فى بعض السنوات الى تشغيل المراكز التابعة لها ثلاث فترات وزيادة أعداد المقبولين تبعا لذلك ، كما قامت المصلحة أيضا بتشغيل بعض المراكز فى مهن جديدة ، هذا فضلا عن انشاء مجمعات ومراكز تدريب جديدة ، والاتجاه الى اقامة مراكز تدريب نوعية فى الشركات مثل المراكز الداخلية التى أنشأت للتدريب على نظام التلمذة الصناعية فى شركات مصر للغزل والنسيج بكفر الدوار ، ومصر للغزل والنسيج بالمحلة ، والنصر للسيارات وغيرها ، لتساهم بجانب مراكز المصلحة فى توفير العمالة الماهرة المطلوبة . (٣)

واذا كانت هجرة العمالة قد أظهرت حدة العجز فى العمالة الماهرة داخل مصر وربما كان ذلك وراء قيام مصلحة الكفاية الانتاجية بانشاء العديد

---

(١) هنرى عزام :" نتائج واحتمالات انتقال الايدى العاملة فى الاقطار المستوردة والاقطار المصدرة "، فى: المستقبل العربى، السنة الثالثة، العدد الثالث والعشرون ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، كانون الثانى / يناير ١٩٨١ ، ص ص ٣٥ - ٥٣ .

(٢) سعد الدين ابراهيم : النظام الاجتماعى العربى الجديد ، دراسة عن الاثار الاجتماعية للثروة النفطية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٢ ، ص ص ١٢٧ - ١٢٨ .

(٣) وزارة الصناعة والثروة المعدنية ، مصلحة الكفاية الانتاجية والتدريب المهنى ، ادارة التخطيط والمتابعة ، تقرير انجازات المصلحة عن الفترة من ٨٢/٧/١ حتى ١٩٨٣/٦/٣٠ ، مرجع سابق ، ص ص ٤٥ - ٤٦ .

من مراكز التدريب ، وتشغيل بعض المراكز الموجودة فى تخصصات جديدة ، وما ترتب على ذلك من زيادة أعداد المقبولين بنظام التلمذة الصناعية . ومن ناحية أخرى ، فقد تمخضت هجرة المعلمين والمدربين عن أوجه نقص حادة ، اذ فقدت وزارة الصناعة مايقرب من ٤٠٪ من معلميها الذين كانوا يعملون بمراكز التدريب ، ومع صعوبة مواجهة هذا النقص ، فان هذا ينعكس سلبيا على الكفاءة الداخلية والخارجية لنظام التلمذة الصناعية . (١)

وابتداء من منتصف الثمانينيات برزت العديد من المؤشرات ، التى تؤكد على اتجاه جزء كبير من العمالة المهاجرة نحو العودة الى أرض الوطن ، ولعل من أهم هذه المؤشرات ، تلك الجهود الكثيفة التى بذلتها بلدان الاستقبال فى اتمام البنية الأساسية لها ، وتزايد فرص استخدام العمالة الآسيوية فى أسواق عملها ، مع محاولات احلال العمالة المهاجرة بأخرى وطنية فقد أظهرت بعض الدراسات الميدانية عودة صافية تقدر بـ ١٠٠ ألف سنويا ، من العمالة المهاجرة الى مصر ، خلال الفترة من ٨٥ - ١٩٨٧ ، وقد حدثت هذه العودة أساسا من العراق (٣٩ر٧٪) والسعودية (٣٠ر٦٪) ، وتعود أسباب العودة من العراق الى اجراءات تحديد نسبة الراتب المحول (مارس آذار ١٩٨٦) ، أما السعودية فلانخفاض عائدات النفط من (١٠١ بليون دولار عام ٨٠ الى ١٣ر٦ فقط عام ١٩٨٦) ، وكان أمر العودة متوقعا اذ أعلن فى اطار الخطة الرابعة (٨٥ - ١٩٩٠) عن تخفيض عدد الوافدين بـ ٦٠٠ ألف. (٢)

الا أن العديد من الدراسات التى أجريت فى هذا المجال ، تؤكد على أن أكثر الفئات المرشحة للعودة ، أو التى تمت عودتها بالفعل ، هى تلك الفئات ذات المستوى التعليمى والمهارى المنخفض ،من الأميين والملمين

---

(١) بنت هانسن وسمير رضوان : العمل والعدل الاجتماعى ، مصر فى الثمانينات دراسة فى سوق العمل ، دار المستقبل العربى ، القاهرة ،١٩٨٣، ص ٣٥٣

(٢) منظمة العمل العربية ،مكتب العمل العربى : استراتيجية التشغيل والتكامل فى مجال القوى العاملة فى الوطن العربى (البند الحادى عشر) مؤتمر العمل العربى الدورة الثامنة عشرة ، القاهرة ٦-١٣ مارس / آذار ١٩٩٠ ،ص ص ٥٤ - ٥٥ .

بالقراءة والكتابة ، والتى تنتمى فى معظمها لقطاعى الزراعة والتشييد والبناء ، هذا فى حين بقيت نسبة متوسطى التعليم وذوى المهارات العليا ثابته تقريبا .(١)

هذا فى الوقت الذى ماتزال فيه أوسع فرص العمل متحققه من خلال الهجرة الى الدول العربية ، فحركة العمالة المهاجرة والمسجلة خلال عام ١٩٨٧ بلغت ٤٢٢ ألف من بينها ٢٣٢ ألف تهاجر لأول مرة والأخرى جددت عقودها ، وتتجه فى معظمها الى العراق ، والمملكة العربية السعودية ،والاردن،والكويت وتتركز بصفة أساسية بين عمال الانتاج وأصحاب المهن الفنية والعلمية والذين يشكل المدرسون الغالبية العظمى منهم . (٢)

كما أن التغيرات التى حدثت على الساحة العربية منذ عام ١٩٨٨ ، كالتقارب المصرى العربى ، وعودة مصر الى معظم المنظمات العربية ، وعقد الاتفاقيات الثنائية بين مصر وبعض الدول العربية ، بشأن التعاون فى مجال القوى العاملة ، ومحاولات السعى الى التوسع فى الاعتماد على العمالة العربية ، وتقليص الاعتماد على العمالة الاجنبية خاصة الآسيوية ، وجعلها من أهم أولويات استراتيجية التشغيل والتكامل فى مجال القوى العاملة فى الوطن العربى ، كل هذا قد يترتب عليه توقف تيار الهجرة العائدة للعمالة

---

(١) ليلى احمد الخواجه : عودة العمالة المصرية المهاجرة الى الدول العربية النفطية وأثرها على سوق العمل فى مصر ،سلسلة أوراق اقتصادية ، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،جامعة القاهرة ،نوفمبر ١٩٨٩،ص ٢٦ .

(٢) انظر فى هذا الشأن :

- وزارة القوى العاملة والتدريب : التقرير السنوى ، القاهرة ،١٩٨٨ ، ص ص ١١٤ - ١١٦ .
- محمد عبد الفتاح عبد الحميد : دراسة لبعض خصائص العمالة المصرية المهاجرة للدول العربية واتجاهاتها ، المؤتمر الاقليمى تنمية واستخدام وهجرة القوى البشرية ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، القاهرة ٥ - ٧ ديسمبر ١٩٨٨ .

obeikandl.com

المصرية ، أو تباطؤه على الأقل خلال المرحلة القادمة . [١] وبما يدعم توقعات البعض " من أن الهجرة للعمل فى الوطن العربى يتوقع أن تبقى ،فى المستقبل المنظور ، على مستوى من الكبر والأهمية يبرر ايلاؤها عناية خاصة " . [٢]

وكما يتضح من خصائص العمالة ، سواء المهاجرة أو العائدة ، فى السنوات الأخيرة ، فان الأمر لا يعنى مجرد تخفيض أعداد العمالة المهاجرة ، بمقدار ما يعنى تغير هيكل الطلب عليها فى المرحلة القادمة ، نظرا لانتقال دول الاستقبال العربية من مرحلة البناء والتشييد الى مرحلة الادارةوالانتاج واذا كانت المرحلة الأولى قد تطلبت وفره الأيدى العاملة خاصة من الفئات غير الماهرة ، فان المرحلة الحالية تحتاج الى العمالة الماهرة وأصحاب الكفاءات العالية ، خاصة أن أساليب الانتاج المستهدفة فى تلك الأقطار ، تعتمد على تقنيات حديثة متطورة ذات كثافة رأسمالية عالية ، وعمالة منخفضة من حيث الكم ومرتفعة من حيث الكيف .

وعلى هذا ففى الوقت الذى يتراجع فيه الطلب على العمالة فى قطاع التشييد ، فان الطلب سيحافظ على معدلاته الحالية من العمالة الماهرة فى قطاع الصناعات التحويلية وأعمال التشغيل وصيانة المعدات والآلات ، فعلى سبيل المثال ، يلاحظ أن الانكماش الذى حدث فى بعض الأنشطة الاقتصادية بدول مجلس التعاون الخليجى ، قد قابله انتعاش فى أنشطة أخرى كقطاع الصيانة وتشغيل المصانع والهياكل الأساسية ، كما أن الاجراءات الأخيرة التى فرضتها المملكة العربية السعودية والخاصة باخضاع وسائل النقل المختلفة للفحص الدورى الدقيق ، قد خلقت فرص عمل كثيرة فى مجال تجارة قطع الغيار ومجال

---

(١) منظمة العمل العربية ، مكتب العمل العربى : استراتيجية التشغيل والتكامل فى مجال القوى العاملة فى الوطن العربى (البند الحادى عشر) مؤتمر العمل العربى ، الدورة الثامنة عشر ،مرجع سابق ،ص ٦٠ .

(٢) نادر فرجانى : رحل فى أرض العرب ،عن الهجرة للعمل فى الوطن العربى، سلسلة الثقافة القومية (١٣) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، تشرين الثانى / نوفمبر ١٩٨٧ ،ص ٢٦ .

اصلاح وصيانة السيارات . (١)

مما تقدم يمكن القول أن الهجرة المؤقتة للعمالة الى الدول العربية كان لها آثارها ، ومازالت تؤثر على نظام التلمذة الصناعية ، بل انها أصبحت واحدة من التحديات التى تواجه هذا النظام ، ليس من أجل اشباع حاجة السوق المحلية من العمال المهرة فقط ،للاحلال محل العمالة المهاجرة ، ولكن أيضا من أجل تلبية احتياجات أسواق العمل العربية ، وبالنوعية التى تمكنها من التلاؤم مع اساليب الانتاج المتطور بها ، ومن ثم منافسة العمالة الاجنبية فى تلك الأسواق .

وهذا كله بدوره يرتبط ارتباط قويا بما حدث ويحدث فى سوق العمل :-

ثالثا : التطور التكنولوجى :

يوجد اعتقاد بأن استخدام أساليب الانتاج التى تعتمد بصفة رئيسية على رأس المال (كثيفة رأس المال) يعتبر من أهم العوامل المساهمة فى اتساع نطاق البطالة بين العمال المهرة . فمع التطور التكنولوجى وارتفاع تكلفة عنصر العمل (الأجور) يتجه أصحاب المشروعات الانتاجية الى تفضيل احلال عنصر رأس المال محل عنصر العمل متى أمكن ذلك ، وهذا من شأنه أن يؤدى الى تناقص حجم العمالة اللازمة لاتمام المهام الانتاجية ، الا أن العديد من الدراسات تؤكد على أن التحول نحو استخدام أساليب الانتاج كثيفة رأس المال له تأثير بالنقص على مستوى العمالة فى الأجل القصير فقط ، والتوسع المرغوب فيه فى حجم العمالة لايمكن تحقيقه الا من خلال النمو السريع للقطاعات الأكثر انتاجية ، والأكثر قدرة على المنافسة على المستوى الدولى

---

(١) انظر فى هذا الشأن :

- ليلى أحمد الخواجه : عودة العمالة المصرية المهاجرة الى الدول العربية وأثرها على سوق العمل فى مصر ، مرجع سابق ،ص ٣٥ .
- عثمان الحسن نور : " السياسات والاتجاهات المستقبلية لأسواق العمل بدول الخليج " ، المؤتمر الاقليمى لتنمية واستخدام وهجرة القوى البشرية ، مرجع سابق ، ص ٣٥ .

وهذه بطبيعتها أكثر كثافة لعنصر رأس المال . (١)

واذا كان هذا ينطبق على المشاريع والصناعات الكبيرة فانه ينطبق أيضا على الصناعات الصغيرة ، حيث يعنى التطوير التكنولوجى استخدام معرفة فنية جديدة عن طريق استثمارات جديدة . وبما يؤدى الى زيادة الانتاج وخفض التكاليف وارتفاع الجودة ، وبالتالى زيادة الأرباح ، وبما يمكن معه تكوين قدر من الاستثمار يسمح بالتوسع ، وبالتالى امتصاص قدر جديد من العمالة ، وعلى هذا فتطوير التكنولوجيا يؤدى الى زيادة العمالة وليس العكس . (٢)

كما أكدت الدراسات التى أجريت فى البلدان المتقدمة - وحيث يتوافر اعداد كبيرة نسبيا من العمال المهرة - على أن تزايد البطالة الناتج عن استخدام الآلات الاتوماتيكية التى تحل محل العمال المهرة يتصل بالأمد القصير فقط ، فالتقدم الآلى يستدعى صنع الآلات وهذا يتطلب خلفية عميقة عن العلم النظرى والتطبيقى ، ومن البحث والاختبار وهذه كلها أنشطة تمتص أعدادا متزايدة من العاملين على مختلف المستويات والمهارات العقلية واليدوية . (٣)

كل هذا يشير الى أهمية التطور التكنولوجى وما ينطوى عليه من مزايا متعددة للعملية الانتاجية فى سوق العمل ،وبحيث يمكن القول أن التطور التكنولوجى قدر مكتوب لاتستطيع أى دولة الفرار منه والا تجمدت فى مكانها . وبالنسبة لمصر فان طبيعة المرحلة التى تمر بها ، تدعو الى ضرورة الاعتماد على الاسهام التكنولوجى كمحور أساسى فى حل قضايا التنمية باسلوب علمى

---

(١) سلوى على سليمان وآخرون : حق العمل فى الاقتصادالمصرى،مرجع سابق،ص ١٧٥.

(٢) محمد كمال مصطفى : " دور الصناعات فى استيعاب العمالة " ،ندوة الصناعات الصغيرة فى التنمية فى المدة من ١٩ - ٢١ ديسمبر ١٩٨٨- الجزء الأول ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، ١٩٨٩ ،ص ١٥٦ .

(٣) الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى : دراسة حول تنمية الموارد البشرية والقوى العاملة فى المنطقة العربية ، الكويت ، كانون أول / ديسمبر ١٩٧٨ ص ١٩ .

سليم ، واعتبار التكنولوجيا مورد قومى متجدد يرفع من كفاءة الموارد الطبيعية المتاحة والمحدودة بطبيعتها . (١)

وتؤثر التطورات التكنولوجية على هيكل العمالة وعلى خصائص القوى العاملة ، فتحدث تغيرات فى هيكل العمالة كالانتقال من الزراعة الى الصناعة ، والتوسع فى قطاع الخدمات . ويترتب على هذه التغيرات الاقتصادية تناقص نسبة العاملين فى قطاع الزراعة ، ومع تزايد أهمية الصناعة فى الاقتصاد القومى تزيد نسبة العاملين فى هذا القطاع . ثم مع اطراد التقدم ، واتساع نطاق الخدمات التى تقوم بها المجتمعات لأفرادها من تعليم وصحة وثقافة وغيرها ، تتزايد نسبة العاملين فى قطاع الخدمات .

وبجانب التغيرات التى تطرأ على الهيكل العام للعمالة نتيجة للتطور التكنولوجى ، تحدث أيضا تغيرات فى تركيب المهن داخل القطاع ، أو تصنيف العاملين حسب نوعية ومستوى المهارة من أهمها مايلى :

أ ـ زيادة نسبة العمال المساعدين (وهم الذين يقومون بعمليات غير مباشرة فى الانتاج مثل اصلاح الآلات وخدمتها ونقل الخامات وغيرها) ، الى العمال الأصليين (اى الذين يقومون بالانتاج مباشرة) . وكلما ارتفع المستوى التكنولوجى للصناعة زادت الحاجة الى العمال المساعدين خاصة فى مجال الصيانة ، كما تزاداد الحاجة الى المهارة العالية فى هذا المجال .

ب ـ تناقص نسبة العمال الذين يمارسون عملا يدويا ، وزيادة نسبة الذين يمارسون أعمالا ميكانيكية وعقلية اذ يقل المجهود البدنى المبذول من جانب العمال بصفة عامة ويزداد المجهود الذهنى بصفة خاصة وذلك لاستبعاد كثير من الحركات ، ولضرورة المتابعة المستمرة للآلات والاشارات التى تصدر عنها .

---

(١) اكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا : وثيقة السياسة التكنولوجية القومية لمصر ، المطبعة العالمية ، القاهرة ، ١٩٨٤ ، ص ص ٨ ـ ١١ .

ج ـ تفرض التكنولوجيا الحديثة تداخلا متزايدا للمهن ووظائف العمل ، فقد أصبح العامل يطلب منه اتقان أكثر من مهنة أو تخصص واحد ، كما أن الأعمال والتخصصات ذاتها أصبحت أكثر تشابكا ، وتحتاج الى قاعدة عامة من الاعداد العلمى العام والمهارات المهنية .

د ـ ظهور مهن جديدة واختفاء مهن أخرى .

ويؤثر التطور التكنولوجى أيضا على طبيعة المهن ، فالمهن الجديدة تتطلب نوعا مختلفا من المهارة ومن التعليم ، فبعد أن كانت الدقة والمهارة فى الماضى ـ فى الانتاج الحرفى ـ تكاد تقترن بالمهارة اليدوية . تتطلب المهن الجديدة فهما أفضل للمبادىء العامة التى تقوم عليها عمليات الانتاج والتوزيع ،وقدرة السيطرة على الآلة واصلاحها والجمع بين العملين اليدوى والعقلى ومسئولية أكبر نتيجة لتعقد الماكينات الجديدة وارتفاع أثمانها مع القدرة على التعامل مع الكلمة المكتوبة ، وتتطلب التكنولوجيا الحديثة من العمال القيام بمهام اضافية ، لاتتعلق فقط بالمهن والتخصصات التى يمارسونها ، بل وبالتخصصات والأعمال المتعلقة بها والقريبة منها .

وهذه التغيرات فى طبيعة المهن ، وفى مستوى المهارة المطلوبة تفرض ارتفاع المستوى التعليمى للقوى العاملة (العام والمهنى)، وزيادة حجم القاعدة المشتركة من التعليم ، كما تفرض أيضا أن يكون التخصص المهنى عريضا . ويلاحظ بصفة عامة تزايد الطلب على العمال المهرة ، والأكثر تعليما وتدريبا ، خاصة الحاصلين على مؤهلات فنية متوسطة اذ تزيد نسبتهم بين القائمين بأعمال الصيانة ، هذا فى الوقت الذى يتناقص فيه الطلب على العمالة غير الماهرة وغير المتعلمة . (١)

---

(١) انظر فى هذا الشأن :

ـ محمد نبيل نوفل:" تأملات حول العمالة والتعليم فى العالم العربى"، الندوة الاقليمية حول التعليم والتدريب وسوق العمل فى الوطن العربى من ٢٣-٢٥يناير ١٩٩٠، مكتب اليونسكو الاقليمى للتربية فى الدول العربية بالاشتراك مع الشعبة القومية لليونسكو، القاهرة ، ١٩٩٠،ص ص ٥ ـ ٦ .

ـ راشد محمد عبد الجليل : " اثر تطوير التكنولوجيا على هيكل القوى العاملة" " حالة تطبيقية " على مصانع الدقهلية للغزل والنسيج(مصنع المنصورة) ، مؤتمر تخطيط القوى العاملة من ١٠ ـ ١٢ اكتوبر ،مرجع سابق ،ص ص ١٨-١٩.

وتعتبر مهن الطباعة من المهن التى ينعكس عليها التطور التكنولوجى بصورة واضحة ، فقد شهدت السنوات الأخيرة قفزات هائلة فى تطور صناعة الطباعة ، تناولت كل وسائلها ومراحلها دون استثناء ، وغزا العلم كل عناصرها محدثا فيها ثورة مذهلة ، من مهن الجمع والتجهيزات الى ماكينات الطباعة والتجليد ، فقد تطورت مهنة الجمع مع جمع الصندوق الذى تستخدم فيه أحرف مفردة مصنوعة من سبائك الرصاص فى عملية الطبع ، الى ماكينات الجمع السطرية التى تستخدم سبيكة رصاص منصهرة للحصول على أسطر كاملة ، ثم قفزت صناعة الكلمة المطبوعة قفزتها الواسعة نحو عالم الطباعة " الباردة " تاركة دنيا الطباعة "الساخنة" بمعادنها ورصاصها المنصهر رصا للحروف ، الى دنيا مختلفة تماما ، حيث تأتى الحروف من نتاج الحاسبات الاليكترونية والتصوير والعدسات ، وحيث يتم جمع الاف الحروف خلال ثانية واحدة ، ومزايا أخرى متعددة يوفرها الجمع التصويرى . فقد حلت وحدات الجمع التصويرى وأجهزة فصل الألوان ، والتى بنيت تصميماتها كلها على المكونات واللوحات الأليكترونية ، والاقلال من الحركة والاجزاء الميكانيكية التى كانت المكون الأساسى فى ماكينات الجمع الآلى ، من ماكينات السبك والمونوتيب والانترتيب واللينوتيب والتى تستخدم سبائك الرصاص المنصهر فى سبك الحروف والأسطر.(١)

وكان من مميزات هذه الآلات الاليكترونية ، الاقلال من المساحات التى تحتاجها هذه الآلات ، والدقة المتناهية فى الحصول على المادة المطلوب جمعها ، والاختصار فى زمن الجمع والتجهيز ، وسهولة الحذف والاضافة والتصحيح والتكبير والتصغير وسهولة التشغيل ، وتجنب التعرض لأبخرة الرصاص وما ينتج

= نادية مصطفى الشيشينى : التصنيع وتكوين القواعد التكنولوجية فى الدول العربية " دراسة مقارنة " ،ذات السلاسل للطباعة والنشر - الكويت ، ١٩٨٦ ،ص ص ٢١٧ - ٢٢١ .

(١) لمزيد من التفصيلات عن تأثير التكنولوجيا الحديثة على الطباعة راجع ، محمد تيمور عبد الحسيب : تأثير التكنولوجيا الحديثة على تطوير الطباعة " ، المؤتمر الدولى الأول للطباعة والتعبئة من ١٧ - ١٩ اكتوبر ١٩٨٨ نظمته الشركة الدولية لخدمات الطباعة بانجلترا بالتعاون مع المجلس الاعلى للصحافة ووزارة الصناعة ،القاهرة ، ١٩٨٨ ،ص ص ٢ - ٤ .

عنها من أمراض مهنية . وغير ذلك من مميزات كثيرة ، مما انعكس أثره على الطباعة بجميع أنواعها ، وأمكن الحصول على مطبوعات ذات جودة فائقة . (١)

وهذا التطور الحادث فى مجال الطباعة ،يزيد الحاجة الى نوعية معينة من العمال المهرة ، بحيث تكون أكثر تعليما وثقافة من العمال الحاليين ، وأكثر مهارة وفهما للأصول العلمية التى يستند اليها علم وفن الطباعة . فعمال الغد يحتاجون لامكانات عقلية أكثر من المهارة اليدوية ، التى كانت تتوفر لعمالة الأمس ، فمشكلات الضبط للآلة والتى كانت تعتمد على مهارة يدوية مدعمة بخبرة فنية ، سيتكفل بها الكمبيوتر ، بينما سيحتاج المشغل نفسه امكانات عقلية وثقافية عملية أكبر مما كان الوضع عليه قبل حدوث هذا التطوير ، وهذا كله يتطلب الاعداد الجيد للعمال المهرة . (٢)

وقد بدأت بالفعل من العام التدريبى ١٩٨٨/٨٧ محاولات لتطوير عملية اعداد العمال المهرة بنظام التلمذة الصناعية ، فى مهن الطباعة ،كانعكاس للتطور الحادث فى سوق العمل ، فعلى ضوء هذا التطوير الذى حدث فى مهن الجمع ، من جمع يدوى الى جمع آلى ثم الى جمع تصويرى ، تم استحداث مهنة الجمع التصويرى للتدريب عليها بمراكز التدريب فى السنوات الأخيرة ، كما يتم التدريب على برنامج معدل لمهن المونوتيب ثقب والمونوسيك ، وأيضا تم تعديل برامج التكنولوجيا للينوتيب ثقب وسبك للسنوات الثلاث ، ويجرى

---

(١) ابراهيم السيد البهنساوى : " الالكترونيات فى مجال الطباعة وتوقعات التقدم فى تصميم ماكينات الطباعة فى المستقبل " ،المؤتمر الدولى لتكنولوجيا الطباعة والتعبئة والتغليف من ١٩ – ١٣ يناير ١٩٩٠ ، غرفة الطباعة والتجليد ومنتجات الورق ، القاهرة ، ١٩٩٠ ، ص ٢ .

(٢) لمزيد من التفاصيل عن تأثير التكنولوجيا الحديثة على الطباعة : أنظر فى هذا الشأن :

- المرجع السابق ص ٣ .
- ILO: "Impact of new technologies on the Press and Printing a compartive study," in: Social and Labour bulltin, Quarterly Publication NO. 2. 3-4, September - December 1989, Geneva, 1989, PP. 230-231 .

حاليا اعداد برامج تدريبية لمهنة الجمع التصويرى . (١)

وعلى هذا فقد أثر التطور التكنولوجى الحادث فى سوق العمل على نظام التلمذة الصناعية ، فاستحدثت مهن جديدة ، كما زادت أهمية تدريس التكنولوجيا كمادة أساسية فى هذا النظام ، وتم تعديلها كمحاولة لمسايرة هذا التطور . وليست مهن اطباعة ، التى سبقت الاشارة اليها ، سوى نموذج أو مثال واحد لما يمكن أن يحدث فى المهن الأخرى .

ومع هذا فالأمر لايقتصر فقط على ظهور مهن جديدة ، أو تعديل فى المادة التى تتعلق بتعليم التكنولوجيا بل ينبغى أن يتعدى ذلك الى الاهتمام باستخدام التكنولوجيا فى التعليم والتدريب ، وذلك للوصول الى الكفاءة المنشودة من طرق التدريس والتدريب، عن طريق استخدام ما توفره التكنولوجيا الحديثة من وسائل صوتية وبصرية وضوئية ، وأجهزة فيديو والأفلام التعليمية والشرائح والدوائر التليفزيونية المغلقة والحاسبات وما الى ذلك . فكلها تمثل امكانات هائلة ، تساعد فى تيسير مهمة المدرس والمدرب ، ومعاونة الطالب فى الوصول الى المستوى المنشود .

ويفرض التطور التكنولوجى ، على نظام التلمذة الصناعية ، ضرورة التطوير المستمر للآلات والأجهزة والمعدات الموجودة بمراكز التدريب ، بحيث تتفق مع التطور الحادث فعلا فى سوق العمل ، وبما يؤدى الى ايجاد نوع من الاتساق والتكامل ، بين التدريب بمراكز التدريب فى السنة الأولى ،والتدريب العملى بالشركات فى السنتين الثانية والثالثة من مدة التلمذة ، وبما يضمن الانتقال الايجابى لأثر التدريب . ولعل هذا كله لاينفصل عن :

رابعا : هيكل وسياسات الأجور :

ان معدل العائد الفردى من التعليم ينطوى على تأثير هام ، بالنسبة

---

(١) وزارة الصناعة ،مصلحة الكفاية الانتاجية والتدريب المهنى ،ادارة التخطيط والمتابعة والتقييم ، تقرير انجازات المصلحة عن الفترة من ٨٧/٧/١ الى ١٩٨٨/٦/٣٠ ،مرجع سابق ،ص ٨٢ .

لتطور نظم التدريب والتعليم فى مصر بأكثر من معدل العائد الاجتماعى، وحيث يؤثر المجموع الكلى لدخل الفرد المتوقع طوال حياته على اختياره المهنى ،ومن ثم على تعليمه ،وليس أدل على ذلك من أن الشباب يختارون الالتحاق بالتعليم العالى ، ليس بسبب الوضع الاجتماعى الذى يتمتع به خريجو الجامعات فحسب ، وانما لأنه يؤهلهم للحصول على أجور أولية مرتفعة مع اتاحة الفرص أمامهم للترقى بأسرع من خريجى المدارس الثانوية الفنية والتلمذة الصناعية ، فنظام الترقية وتطور المستقبل الوظيفى فى كل من الحكومة والقطاع العام يرتبط بمستوى التعليم الذى حصل عليه الشخص ، ونادرا ما يتسنى لخريج مدرسة ثانوية فنية ، أن يتسلق السلم الوظيفى حتى يصل الى الوظائف العليا، وقد ظلت فوارق الأجور بين خريجى مستويات التعليم المختلفة كبيرة نسبيا لفترة طويلة ،حتى ان الشباب وكذا آبائهم كانوا على استعداد لتحمل أية تضحيات حتى يتسنى لهم استكمال التعليم العالى.(١)

وهكذا ، فقد أدت فوارق الأجور واقتران ذلك بمتطلبات القبول ،فضلا عن النفور من العمل اليدوى كقيمة اجتماعية موروثة ،الى الحط من قيمة التدريب المهنى والتعليم الفنى بصفة عامة، بحيث أصبح ينظر اليه على أنه تعليم من الدرجة الثانية ، ولا يلتحق به سوى الفقراء، أو الأشخاص الأقل موهبة.

ويلاحظ انه قد حدث تغير بالفعل فى الاتجاهات نحو العمل اليدوى والنظرة الدونية اليه، فخريجو الجامعات لم يعودوا يشعرون بأى نفور من العمل كحرفيين أو حتى سائقى سيارة أجرة كوظيفة ثابتة لهم، ولعل من الأسباب الرئيسية التى أدت الى حدوث هذا هو التغيرات التى طرأت على هيكل الأجور فى سوق العمل فى مصر فى السنوات الأخيرة ،فقد أظهرت الدراسات الحديثة التى أجريت على الفترة من(١٩٧٤-١٩٨٤) وجود تفاوت واضح فى مستويات الأجور فى سوق العمل،سواء على مستوى قطاع التوظيف ، أوالنشاط الاقتصادى، أو المهنة ،فمتوسط الأجور فى القطاع الخاص بصفة عامة أعلى من القطاع العام ،وترتفع مستويات الأجور

---

(١) بنت هانس وسمير رضوان : العمل والعدل الاجتماعى ،مرجع سابق، ص ٣٥٠.

فى القطاع المشترك ارتفاعا كبيرا بالمقارنة بالقطاعين العام والخاص ،كما يلاحظ أن مستويات الأجور لا تتحدد فقط بدرجة المهارة ولكن أيضا بمدى ندرة العمالة فى سوق العمل ، خاصة بين فئات من العمال مثل : " الكهربائيون والسباكون ، وسائقو السيارات والقطارات ، والحدادون وصناع الآلات ، تحصل على مستوى للأجر مماثل لبعض المهنيين مثل أطباء الأسنان والمحاسبون والمدرسون " ، بل ان بعض الأعمال اليدوية الماهرة مثل عمال اصلاح الأجهزة والساعات يحصلون على أجر أعلى من المهندسين الميكانيكيين " . (١)

وعلى هذا فان ارتفاع أجور العمال المهرة حدث نتيجة وجود نقص وشدة الاحتياجات اليهم فى سوق العمل ، " وهذا فى حد ذاته أحدث نوعا من اعادة التقييم "المالى" للوظائف اليدوية والحرفية والتطبيقية ، ولم تعد أعمال منبوذة من ابناء الطبقة الوسطى كما كان الحال من قبل ، وفى المقابل حدث تآكل تدريجى للمكانة الاجتماعية التى كان يحظى بها أصحاب الوظائف الادارية والكتابية ، وتدهور العائد المالى الذى تدره تلك المجموعات الوظيفية ، وهو مايعتبر نوعا من التكيف يفرض نفسه فى مجال تصحيح الخلل الراهن فى مخرجات النظام التعليمى المصرى ، وبالتالى تصحيح هيكل العمالة ولاسيما فى حلقاته الوسطى " . (٢)

ويرى البعض أن هجرة العمالة المصرية للخارج تعتبر من أهم الأسباب التى أدت الى ارتفاع الأجور ، حيث أثرت على عرض أنواع متعددة من العمالة داخل سوق العمل المصرى ، ومن ثم أدت الى ارتفاع مستويات الأجور بشكل حاد ويظهر ذلك بصورة أكثر وضوحا فى ارتفاع أجور عمال البناء،وعمال

---

(١) محيا على زيتون : " الأجور والدعم وتكاليف المعيشة ،دراسة تحليلية لأهم تطورات الثمانينات "،مؤتمر الاستراتيجية القومية للاستخدام فى مصر ،وزارة القوى العاملة ،القاهرة ،١٨-٢٠ ديسمبر١٩٨٨،ص ص ١ - ٨ .

(٢) محمود عبد الفضيل: " أثر المتغيرات الاقتصادية على قيم العمل واختياراته " ،ندوة القيم والاتجاهات وتأثيرها على خطط التنمية وقوة العمل ،وزارة القوى العاملة والتدريب ،القاهرة ٣١ اكتوبر - ٣ نوفمبر ١٩٨٨، ص ٥ .

النقل والصيانة ، وعمال الطباعة ، وغيرهم . (١)

وأيا كانت الأسباب فان طبيعة الأمور فى الوقت الراهن ، تفرض ضرورة الاهتمام بالانتاجية ، فعن طريق ربط الأجر بالانتاج يمكن للأجور أن تقوم بوظيفتها الاقتصادية ، ألا وهى تحقيق أفضل توزيع على مختلف الاستخدامات من مهن وتخصصات وأنشطة اقتصادية واجتماعية ، والاهتمام بالانتاجية ينبغى أن يبدأ من داخل نظم التعليم والتدريب ، كمؤسسات لاعداد العمال ، وذلك عن طريق تحسين نوعيه هذا الاعداد وغرس قيم احترام العمل واتقانه لدى الطلاب .

واذا كان ارتفاع أجور العمال المهرة يعتبر أحد الأسباب التى تساعد على ارتفاع ظاهرة التسرب من نظام التلمذة الصناعية ، خاصة بالنسبة للمهن المطلوبة فى سوق العمل ، فان انخفاض أجور المدربين يعتبر من بين الأسباب التى تؤدى الى ترك المدربين الموجودين للمهنة ، اذ مالاحت أمامهم أية فرصة للكسب المرتفع فى مجال آخر ، أو الهجرة للعمل بالدول العربية ، وكذلك عزوف الخريجين الجدد عن العمل فى هذا المجال ، وتفضيلهم للأعمال الأخرى ذات العائد المجزى ، وهو مايؤدى الى وجود عجز مستمر فى فئة المدربين ، وعلى هذا تمارس الأجور تأثيرات متعددة على نظام التلمذة الصناعية وبما ينعكس بصورة سلبية على كفاءته الداخلية والخارجية (٢) .

ومع هذا فان الأمر لايخلو من بعض التأثيرات الايجابية ، التى يمكن التنبوء بها نتيجة ارتفاع أجور العمال المهرة فى سوق العمل ، اذ من الممكن أن يكون ذلك حافزا يزيد من الاقبال على الالتحاق بنظام التلمذة الصناعية ، وبما يتيح فرصة أكبر لانتقاء عناصر جديدة للالتحاق بالنظام .

---

(١) رمزى زكى : " التضخم وأحول كاسبى الأجور " ، فى: جودة عبد الخالق (محرر) الانفتاح الجذور والحصاد والمستقبل ، قضايا أساسية (١) ، المركز العربى للبحث والنشر ، القاهرة ، ١٩٨٢ ، ص ص ٣٦٣ - ٤١٢ .

(٢) انظر الفصل الاول من الرسالة .

كان هذا بايجاز ، أهم المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التى تؤثر على نظام التلمذة الصناعية ، ومما يجدر الاشارة اليه ، أن تلك المتغيرات أو العوامل ، التى تم تناولها لايعمل أى منها بمعزل عن الآخر ، بل انها متشابكة ، متداخلة التأثير والتأثر ، بحيث لايمكن فصل أى متغير منها عن الآخر الا لأغراض الدراسة والبحث فقط .

واذا كانت مدخلات نظام التلمذة الصناعية ونوعية هذه المدخلات ، ومايتصل بها من أنشطة وعمليات تؤثر على كفاءة خريجيه ، ومدى توافقهم مع متطلبات سوق العمل ، فان هذه المدخلات تتأثر بالمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التى تحيط بالنظام فى اطاره المجتمعى ، وباعتباره نظاما فرعيا وواحدا من نظم متعددة بالمجتمع ، يؤثر كل منها فى الآخر ويتأثر به ، فالمتغير السكانى ينطوى بصفة مستمرة على تزايد السكان فى المرحلة العمرية الواقعة فى سن التعليم الأساسى ، ومع محاولات رفع نسبة الاستيعاب بين الملزمين ، والالتزام بمد الالزام الى المرحلة الاعدادية ، بالاضافة الى التحول نحو التعليم الفنى وبصفة خاصة التعليم الفنى الصناعى ، كل هذا ينعكس ، بلاشك ، على تزايد مدخلات نظام التلمذة الصناعية من التلاميذ ، وكمحاولة لاستيعاب المنتهين من مرحلة التعليم الأساسى ، كما أن التطور التكنولوجى المستمر ،وانعكساته على سوق العمل يفرض على النظام العديد من المتطلبات ، وذلك من حيث ضرورة التحديث المستمر لمحتوى عملية التعليم والتدريب ، وتحديث الآلات والمعدات والأجهزة الموجودة بورش مراكز التدريب وذلك فضلا عن استحداث المهن الجديدة ، لمواكبة التطور التكنولوجى الحادث فى سوق العمل ، كما أن الهجرة المؤقتة للعمال المهرة الى الدول العربية أفرزت العديد من المتغيرات التى أظهرت شدة الحاجة الى العمال المهرة فى سوق العمل المصرى ، وكانت من بين العوامل التى أسهمت فى رفع أجور العمال المهرة ، محدثة بذلك بدايات لتغير ملموس فى اتجاهات الشباب نحو العمل اليدوى ، هذا ولا تزال تمثل الهجرة الى الدول العربية أحد التحديات التى تواجه نظام التلمذة الصناعية فى سبيل اعداد النوعية المطلوبة التى تحل

محل العمالة المهاجرة فى سوق العمل المصرى ، أوحتى لاشباع الطلب المتزايد فى سوق العمل العربى ومنافسة العمالة الأجنبية فى تلك الأسواق .

واذا كانت المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية تؤثر على نظام التلمذة الصناعية ومدخلاته ، فهى فى نفس الوقت تؤثر وتتأثر بسوق العمل ومتغيراته ، وتحدد الى حد بعيد نوعية احتياجاته ، فعنصر الأجر على سبيل المثال ، قد يشكل عامل طرد أو جذب للعمال المهره فى مهن وتخصصات معينة ، كما أن ارتفاع الأجور قد يؤدى الى تفضيل أصحاب الأعمال لاستخدام عنصر رأس المال فى العملية الانتاجية ، بدلا من عنصر العمل المرتفع التكاليف ، وهذا من شأنه أن يقلل من الاحتياجات الكمية لسوق العمل من العمال المهرة على الأقل فى المدى القصير ، كما أن التطورات التكنولوجية تقتحم سوق العمل وتفرض نفسها على نوعية متطلباته من العمال المهرة .

والفصل التالى يتناول سوق العمل المصرى واحتياجاته من خريجى نظام التلمذة الصناعية .